

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
ب	الإهداء.
ج	شكر وتقدير.
د	المحتويات.
ح	ملخص الرسالة بالعربي.
ع	ملخص الرسالة بالإنجليزي.
ش	مقدمة.

## الفصل الأول: المحكمة المختصة بدعوى الإفلاس.

- ١ المبحث الأول: اختصاص محكمة الإفلاس المكاني.
- ٢ المطلب الأول: الاختصاص المكاني.
- ١٣ المطلب الثاني: وحده وإقليمية دعوى الإفلاس.
- ٢١ المبحث الثاني: اختصاص محكمة الإفلاس النوعي.
- ٢١ المطلب الأول: المحكمة المختصة بدعوى الإفلاس.

٢٧ المطلب الثاني: الدعوى المترقبة عن دعوى الإفلاس.

٤٥ المبحث الثالث: طرق طلب شهر الإفلاس.

٤٥ المطلب الأول: تحريك دعوى الإفلاس بناء على طلب المدين.

٥٥ المطلب الثاني: شهر الإفلاس بناء على طلب الدائنين.

٦١ المطلب الثالث: إشهار الإفلاس من قبل المحكمة من تلقاء ذاتها.

٦٧ المطلب الرابع: شهر الإفلاس بناء على طلب النيابة العامة.

٧٢ الفصل الثاني: دور المحكمة في إجراءات دعوى الإفلاس.

٧٢ المبحث الأول: دور المحكمة أثناء نظر دعوى الإفلاس.

٧٣ المطلب الأول: سلطة المحكمة في التتحقق من شروط الدين التجاري.

٨٠ المطلب الثاني: سلطة المحكمة في التتحقق من صفة التاجر.

٨٨ المطلب الثالث: سلطة المحكمة في تعين تاريخ التوقف عن الدفع.

٩٦ المطلب الرابع: شهر حكم الإفلاس.

١١٠ المطلب الخامس: سلطة المحكمة في إلغاء حكم الإفلاس.

١١٧ المبحث الثاني: دور المحكمة في الفصلية والصلح.

١١٥ المبحث الثاني: دور المحكمة في فترة الريبة.

- المطلب الأول: تحديد فترة الريبية. ١١٥
- المطلب الثاني: دور المحكمة في تقرير عدم نفاذ التصرف وجوبا. ١٢٠
- المطلب الثالث: دور المحكمة في تقرير عدم نفاذ التصرف جوازا. ١٣٢
- المطلب الرابع: عدم نفاذ قيود الرهون والتأمينات العقارية. ١٤١
- الفرع الأول/ عدم نفاذ القيود الحاصلة بعد تسجيل حكم إعلان الإفلاس. ١٤٢
- الفرع الثاني/ عدم نفاذ القيود الحاصلة في فترة الريبية. ١٤٢
- المبحث الثالث: دور المحكمة في إدارة التفليسية. ١٤٧
- المطلب الأول: سلطة المحكمة بشأن أشخاص التفليسية. ١٤٧
- الفرع الأول/ وكيل التفليسية. ١٤٧
- الفرع الثاني/ قاضي التفليسية. ١٥٥
- الفرع الثالث/ مراقب التفليسية. ١٦١
- المطلب الثاني: دور المحكمة في تحقيق الديون. ١٦٤
- المطلب الثالث: إجراءات حصر أموال التفليسية. ١٧٠
- الفرع الأول/ وضع الأختام. ١٧١
- الفرع الثاني/ بيع أموال التفليسية. ١٧٣
- الفرع الثالث/ الدعاوى القضائية والصلح. ١٧٣

- ١٧٥ الفرع الرابع/ استمرار تجارة المفلس.
- ١٧٦ الفرع الخامس/ إيداع المبالغ المتحصلة للتفليسية.
- ١٧٨ المطلب الرابع: دور المحكمة في انتهاء التفليسية.
- ١٧٨ الفرع الأول/ الصلح البسيط.
- ١٨٠ عليه الفرع الثاني/ اتحاد الدائنين.
- ١٨١ الفرع الثالث/ الصلح بالتنازل عن موجودات التفليسية.
- ١٨٢ الفرع الرابع/ إغفال التفليسية لعدم كفاية الموجودات.
- ١٨٤ خاتمة (الخلاصة والتوصيات).
- ١٩٤ قائمة المراجع.

موضوع دور المحكمة في الصراع على التفليسية يكتسب أهمية كبيرة في ظل احتدام النزاعات التجارية في السوق المصري، حيث يحيط بالتجاري، مثل أصول الالتزامات التجارية، وبيان مقدار حقوق المدين، والسلطوي، والشروط التجارية، والدائنون، والدين، ودوره في تأمين التفليسية، والدراسات والكتابات التجارية المتعددة، بالإضافة إلى العاري بشكل عسامي، والمتعددة بالحكم الإقاضي بشكل خاص.

وتشتمل الفراسة على خمسين تضمن الفصل الأول منها الحديث عن المحكمة الشخصية بذري الإلقاء، وهو في طلب شهر الإلقاء، وتتضمن الفصل الثاني دور